

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم ٦٢٨/ع.م/٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٥/١٢ والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد عقدت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية اجتماعها الأول في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٤ في فندق الفورسيزنز - دمشق، بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة والذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (٢٩,٣٣٢,٩٩٨) سهماً وتشكل ما نسبته (٥٨,٠٩ %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة ، وأسهماً بالوكالة وعددها (٨,٩٧٢,١٥٥) سهماً وتمثل ما نسبته (١٧,٧٧ %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (٣٨,٣٠٥,١٥٣) سهماً وتشكل ما نسبته (٧٥,٨٥ %) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية أغلب أعضاء مجلس الإدارة وهم السادة: خالد الوزني ونديم غنطوس وحازم دانيال ومحمد فراس الكردي وعماد معتوق وطارق الزعيم وعلاء التميمي ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيد / محمد أنس ناعسة و السيدة/ ربا عساف بموجب كتاب التكاليف ٨٢٩٩/١٢/٢ / ٣٤١٣ تاريخ ٢٢/٥/٢٠٢٤ وكل من السيدة /رويدة علي والسيد/ عمار سليمان والسيد/وائل قطان كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب ٢٣٥٠/١٦/ص تاريخ ١٩/٥/٢٠٢٤ و السيد/أحمد القصار و السيدة / سوزان شحادة كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب ٦٤٢/ص -١٠م تاريخ ١٦/٥/٢٠٢٤.



كما حضر الاجتماع السيد / أسعد شرياتي مدقق حسابات البنك.

حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (١٦٦) من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وحضور أغلب من أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية أعمالها. استناداً لأحكام المادتين ١٨١ و ١٨٢/١ من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة الدكتور خالد واصف الوزني الذي سمي كل من السيد وليد محمد مرعي الأحمر والسيد محمد صالح يحيى الحجار كمرقبي تصويت والسيدة شام الشركس كمدون لوقائع الجلسة.

SR



د. د. د.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

١. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية ٢٠٢٣، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.
٣. الإطلاع على ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة /٢٠٢٣/ وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطويرها.
٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
٥. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات، إن أمكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٦. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
٧. تحديد تعويضات ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن ٢٠٢٣.
٨. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٣.
٩. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
١٠. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠٢٣.
١١. مناقشة موضوع اتفاقية الدعم الفني والإداري بين البنك العربي - سورية والشريك الاستراتيجي.
١٢. تعديل النظام الأساسي للبنك:

أ- زيادة رأسمال المصرف إلى "عشرة مليار ليرة سورية" مقسمة على مائة مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب على المساهمين، وتعديل المادة ٨ من النظام الأساسي ليصبح رأسمال الشركة ١٠ مليار ليرة سورية بدلاً عن خمسة مليار وخمسين مليون ليرة سورية.

ب- تعديل اسم البنك من البنك العربي - سورية ش.م.س.ع إلى البنك العربي سورية ش.م.س.ع



١. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠٢٣، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

تلا السيد رئيس الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة و الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام ٢٠٢٣ على مختلف الأصعدة وخطة البنك لعام ٢٠٢٤ وأشار الى الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام، وفي ظل إرهابات التحديات الإقليمية والعالمية المختلفة، تبقى احتمالات التعافي والإيمان والثقة بمستقبل الإقتصاد السوري بمختلف قطاعاته والإمكانات القائمة والكامنة فيه وإرتفاع منسوب التفاؤل والأمل بإمكانية الخروج من الحالة الراهنة موجودة وخاصة في ظل بوادر الانفتاح العربي على



SR

د. د. د.

سورية والذي من المتوقع ان يلمس الاقتصاد السوري نتائجه الإيجابية خلال الفترة القادمة و رغم كافة الصعوبات و التحديات الاقتصادية الا ان القطاع المصرفي الخاص في سورية استطاع تجاوز هذه الصعوبات والتعامل مع كافة تداعياتها بشكل مدروس الأمر الذي يعكس قدرته على العمل ضمن ظروف صعبة والتعامل مع كافة المتغيرات بشكل مرن هذا بالإضافة إلى الدور الهام و المتابعة النوعية الحثيثة والمستمرة التي يقوم به مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بالإشراف على أعمال المصارف وتوجيهها وتعزيز الحفاظ على حقوق مودعيها ومساهميها وسلامة أوضاعها المالية.

ضمن هذا الإطار واصل البنك العربي - سورية خلال العام ٢٠٢٣ انتهاج استراتيجيته الرامية إلى التوسع التدريجي في أنشطته المصرفية و الاستثمارية بما يتوافق مع المخاطر المقبولة و المعتمدة في هذا المجال، كما سعى البنك العربي - سورية الى تعزيز قدراته الرقابية للتعامل مع الظروف التشغيلية الصعبة وإستمرار حالة عدم التأكد والتقلبات المستمرة في بيئة العمل، و قد استطاعت إدارة البنك تحقيق نمو ملموس في معظم بنود الإيرادات التشغيلية، الا ان ارتفاع الكلف التشغيلية الناجمة عن إستمرار الإرتفاع في معدلات التضخم قد حد من انعكاس هذا النمو على صافي الأرباح بشكل ملموس، كما واصلت إدارة البنك معالجة الديون المتعثرة من خلال التوصل لمعالجات و تسويات مقبولة لتلك الديون، كما اولت إدارة البنك جل إهتمامها لمحافظة الديون المتعثرة حيث قامت بتجنيب مخصصات إئتمانية اضافية وذلك بما يتناسب والمعايير الدولية المعتمدة وكافة التعليمات والسياسات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

كما استمرت إدارة البنك بالعمل، وحسب توجهات مجلس الإدارة، بالتحوط لكافة المخاطر ولاسيما المخاطر التشغيلية والعمل على تخفيف اثارها قدر الإمكان، بالإضافة إلى تواصل الجهود لضبط بيئة الرقابة الداخلية وتعزيز مستويات السيولة إلى جانب الاستمرار بالعمل على ترسيخ مستوى الحاكمة المؤسسية وتطبيقها بما يتناسب مع توجيهات مصرف سورية المركزي وتعليماته الرامية إلى المحافظة على متانة وسلامة الأصول المالية للمصارف العاملة وتعزيز منعتها في مواجهة مختلف الظروف والمستجدات وتجنب المخاطر هذا، وبرغم صعوبة الظروف التي يمر بها البنك إلا أن البنك العربي - سورية يؤمن و يثق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعاطي مع كافة المستجدات وتجاوز الصعوبات والتعامل مع كافة التحديات السياسية والإقتصادية والعودة لمواصلة مسيرة الإعمار والتنمية وعودة ظروف التشغيل الى طبيعتها السابقة، مؤكداً على حرصه والتزامه بالثوابت التاريخية والقيم والممارسات المصرفية الحصيفة التي تشكل أساس نشاطه واستحقاقه لثقة مساهميها وعملائه.

ختاماً، بإسمي وبإسم إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مصرف سورية المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجميع العاملين فيهم والقائمين عليه



على الدور الفعال والمحوري الذي يقوم به لضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي السوري. كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى مساهمينا الأعضاء عملائنا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الدائمة بالبنك وإلى الإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها، وإلى كافة موظفينا الأعضاء لما بذلوه من جهد ووقت وعمل دؤوب للمحافظة على إسم البنك وسمعته كمؤسسة مصرفية محافظة ورسينة وذات مصداقية عالية، مؤكداً للجميع التزامنا وتطلعنا إلى مواصلة العمل والأمل بتحقيق نتائج مالية أفضل.

٢. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣:

قام السيد أسعد شرياتي مدقق الحسابات بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، وخلص إلى أن ميزانية و حسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية ٢٠٢٣، واقترح المصادقة عليها.

٣. الإطلاع على ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة /٢٠٢٣/ وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطويرها:

أشار السيد رئيس الهيئة العامة الى أنه قد بلغ الربح للبنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام ٢٠٢٣ ما مجموعه (٥٣١,٥) مليار ليرة سورية مقارنة بربح قدره (٢٧,٨) مليار ليرة سورية للعام ٢٠٢٢، علماً بأن الأرباح غير المتحققة والناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي قد بلغت (٥١٩,٢) مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٣ في مقابل (٢٧,٤) مليار ليرة سورية تم تسجيلها خلال العام ٢٠٢٢. هذا، وقد شهد إجمالي الدخل التشغيلي للبنك نمواً بما نسبته ٢٨٣% خلال العام ٢٠٢٣ ليصل إلى (٤٤,٥) مليار ليرة سورية مقابل (١١,٦) مليار ليرة سورية تم تحقيقها خلال العام ٢٠٢٢ بالمقابل، شهدت إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنك بإستثناء المخصصات الائتمانية زيادة بمقدار (١٦,٥) مليار ليرة سورية وبنسبة ١٣١% على صعيد آخر نمت ودائع العملاء بنسبة ١٧٤% لتصل إلى (٥٥٨,٥) مليار ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٣، في حين إرتفع صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة ٣٠% لتصل إلى (٦٤,٣) مليار ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٣، هذا وقد حافظت نسبة كفاية رأس المال على مستوياتها المرتفعة حيث بلغت ٤٤,١٥% بنهاية العام ٢٠٢٣ مقارنة ٣٧,٨٣% بنهاية العام ٢٠٢٢، في حين بلغت نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية



ما نسبته ٤٣% لتبقى ضمن مستويات مريحة ومقبولة، وبما يفوق النسب المقررة من قبل مصرف سورية المركزي، كما تم عرض مفصل حول واقع محفظة التسهيلات الائتمانية والبيانات المالية.

٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهم:

عرض السيد رئيس الجلسة إلى مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات المالية الختامية حيث فتح باب المناقشة وأتت مداخلات المساهمين على الشكل الآتي:

- السيد خليل الخشي: سأل عن القيمة السوقية لأسهم البنك حيث ارتفعت من ٢٥٠٠ ل.س ليصل إلى ٧٥٠٠ ليرة سورية تقريباً، كما سأل عن الديون المتعثرة وتحصيلها كما سأل عن خطة البنك في التوسع الجغرافي، وسأل عن خطة في البنك لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي.
- د. وليد الأحمر: شكر مجلس إدارة البنك العربي سورية والإدارة التنفيذية على عملها وخاصة لناعية إطفاء الخسائر والمتوقع أن يكون البنك العربي سورية قد أطفأ كامل الخسائر في نهاية العام ٢٠٢٤، حيث سأل عن إمكانية التوسع في المحفظة الائتمانية إضافة للتوسع الجغرافي.

- السيد إبراهيم طرحة وسأل عن إمكانية استثمار البنك في شركات سورية للمساهمة في التنمية.
- د. زياد زنبوعة: وجه لوم للسيد مدقق الحسابات والتقارير ليس له مصادقية حيث تمنى بعض الإيضاحات الإضافية، كما هنئ البنك على تخفيض الخسائر المتراكمة الى النصف وهذا يدل على إمكانية إطفاء كافة الخسائر خلال العام الحالي، كما استفسر عن خطة تجاوز التسهيلات. كما استفسر عن موضوع التسهيلات والودائع ويجب تحقيق أكثر من ذلك ويجب العمل على استقطاب ودائع أفضل.
- د. عمر هائب الحسيني: استفسر عن ودائع المصارف وطلب زيادة رأس المال الى أكثر من ذلك وتمنى تغطية الخسائر متمني تغطية الخسائر وتوزيع أرباح للمساهمين، راجي زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة

- قدم السيد رئيس الهيئة العامة الأجوبة عن المداخلات التي تقدم بها السادة المساهمين، حيث أوضح:
- أن السوق السورية بدأت بالفعل بالحركة وهذا دليل على صحة السوق المالي وهو أمر مبشر لعمل البنك، الأمر الذي يؤدي لتحقيق البنك لأرباح، كما انه عند رفع العقوبات الجائرة على سورية سوف تكون انطلاقة البنك استثنائية.

- أشار السيد رئيس الهيئة العامة إلى البنك يعمل على تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية واللايطمة المصرفية المتطورة بشكل مستمر.



SR

Handwritten signature or mark.

7

Handwritten mark.

Handwritten signature or mark.

- أما فيما يخص منح التسهيلات الائتمانية أشار إلى أن مصرف سورية المركزي أوصى بعدم التركيز على قطاع واحد في منح التسهيلات المصرفية.
- أوضح أن المصارف التقليدية لا تستطيع الدخول في مشاريع استثمارية مثل المصارف الإسلامية.
- أوضح أن مدقق الحسابات يقوم بعمله وفق المعايير المحاسبية العالمية كما أن الجهات الرقابية تقوم بمراقبة البيانات المالية للشركة التي يدققها أساساً مدقق الحسابات كما أشار إلى وجود دوائر رقابية داخلية في البنك تقوم بعملها بتدقيق البيانات المالية.
- أوضح أنه يتوقع زيادة مبلغ التسهيلات الممنوحة خلال العام ٢٠٢٤ كما أكد أن قيمة الديون المتعثرة سوف تكون أقل خلال العام ٢٠٢٤.
- ثم فوض السيد رئيس الهيئة السيد يمان بالجواب على الأسئلة المالية حيث قام بتوضيح ما ورد بالميزانية.
- بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.

٥. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام ٢٠٢٣ (أرباح قبل الضريبة و ارباح مركز القطع البنوي غير المحققة) فقد بلغت الأرباح المحققة مبلغ وقدره ١٤,٢٥١,٥٩٢,٨٠٣) أربعة عشر مليار ومئتان وواحد وخمسون مليون وخمسمائة واثنان وتسعون ألفاً وثمانمائة وثلاث ليرات سورية فقط لا غير) .
لذلك توجب اقتطاع:

- احتياطي قانوني بقيمة ٩٢٠,٣٥٥,٤٠٣ ليرة سورية.

- احتياطي خاص بقيمة ١,٤٢٥,١٥٩,٢٨٠ ليرة سورية.

بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

٦. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:

أشار رئيس الهيئة العامة الى ان نتيجة أعمال البنك للعام ٢٠٢٣ متضمنة أرباح مركز القطع البنوي قد بلغت ٥٣١,٤٥٢,٥٤٨,٤٠٨ ليرة سورية. حيث أن نتيجة أعمال البنك للعام ٢٠٢٣ بدون مركز القطع البنوي هي صافي ربح بقيمة ١٢,٢٦٦,٠٦٦,٨٨٨ ليرة سورية، كما بلغت الخسائر المدورة للسنوات السابقة



٢٠,٥٧٣,٧٠٨,٣٦٩ ليرة سورية. لذا تحول هذه الأرباح لتغطية الخسائر المتراكمة المحققة. (وذلك بعد تكوين / الاعتراف بالاحتياطات المطلوبة).

بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

٧. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٣ واتخاذ القرار بشأنها:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام ٢٠٢٣، حيث اشار السيد رئيس الهيئة العامة الى تنازل اعضاء مجلس الإدارة عن التعويضات والبدلات لعام ٢٠٢٣.

و قد بين السيد /رئيس الهيئة العامة أن مبلغ ٣٩٩,٨٥٠,٠٨٥ ل.س (ثلاثة مائة وتسعة وتسعون مليون و ثمانمائة وخمسون ألف وخمسة وثمانون ليرة سورية فقط لا غير) ، و المذكور بالتقرير السنوي لعام ٢٠٢٣ يمثل مصاريف سفر وإقامة وتنقلات لأعضاء المجلس. وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالاجماع على تفويض رئيس المجلس بهذا الموضوع.

٨. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٣.

تمت مناقشة موضوع مكافآت اعضاء مجلس الادارة عن العام ٢٠٢٣ و بناءً على نتائج البنك المتحققة لعام ٢٠٢٣ ، أرباح صافية بقيمة ١٢,٢٦٦,٠٦٦,٨٨٨ ل.س (اثنا عشر مليار ومئتان وستة وستون مليون وستة وستون ألف و ثمانمائة و ثمانية وثمانون ليرة سورية)، وعليه بلغت الخسائر المدورة للسنوات السابقة ١٠,٥٤٦,٠٠٤,٥٣١ (عشرة مليار وخمسمائة وستة وأربعون مليون و أربعة آلاف وخمسمائة وواحد وثلاثون ليرة سورية) وبالتالي لا يوجد أية مكافآت لرئيس و أعضاء مجلس الادارة. بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.



٩. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:

استناداً لأحكام المادة / ٢٤ / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الأختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمدقق خارجي لتدقيق الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية ومبادئ ومقررات لجنة بازل، وإشارة لقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والقانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٩ لجهة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل مجلس المحاسبة والتدقيق. وبعد المناقشة ومدخلات السادة المساهمين، تم انتخاب السيد



أحمد رضوان الشرابي من قبل الهيئة العامة بالإجماع كمدققاً لحسابات الشركة وذلك للدورة المالية ٢٠٢٤ وفوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

١٠. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠٢٣ .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٣ .

١١. عرض موضوع اتفاقية الدعم الفني و الإداري بين البنك العربي - سورية و الشريك الاستراتيجي.

أشار السيد رئيس الجلسة إلى نية البنك في إبرام عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سورية من الشريك الإستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو ٥٠ ألف دولار، ولا يمكن توقيعه ونفاذه إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبرام عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد وفق التعديلات النهائية التي يستنسبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.



SA

سلا

٩

سلا

سلا

١٢. تعديل النظام الأساسي للبنك :

ت- زيادة رأسمال المصرف إلى "عشرة مليار ليرة سورية" مقسمة على مائة مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب على المساهمين، و تعديل المادة ٨ من النظام الأساسي ليصبح رأسمال الشركة ١٠ مليار ليرة سورية بدلاً عن خمسة مليار وخمسين مليون ليرة سورية.

ث- تعديل اسم البنك من البنك العربي - سورية ش.م.س.ع إلى البنك العربي سورية ش.م.م.ع

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أن مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نوهوا إلى نص المادة ١٠٣ من قانون الشركات المتعلقة بتغطية الخسارة، كما أشار رئيس الجلسة إلى أن القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ ألزم المصارف برفع رأسمالها لغاية عشر مليارات ليرة سورية، كما أشار أن قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ينص على قيام البنك بتغطية الخسارة في رأسمال الشركة إن هو بلغ أكثر من نصف رأسمال الشركة وبالتالي فإن القانون رقم ٣ هو قانون خاص أوجب بالتطبيق من قانون الشركات الذي يشكل قانون عام في هذه الحالة.

بناءً على أحكام القانون رقم / ٢٣ / لعام ٢٠٠٢ والقانون رقم / ٢٨ / لعام ٢٠٠١ وعلى أحكام القانون رقم / ٣ / لعام ٢٠١٠ وكتاب مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٢٢٤٨/ص تاريخ ١٤/٥/٢٠٢٤ المتضمن أنه لا مانع لدى مصرف سورية المركزي من زيادة رأسمال المصرف وفق ما هو مبين أعلاه، أشار السيد رئيس الجلسة إلى اقتراح مجلس إدارة البنك بزيادة رأسمال المصرف (وذلك بموجب تقرير من مدقق الحسابات يفيد بصحة الإجراء)، إلى عشرة مليار ليرة سورية" مقسمة على مائة مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب تسدد من قبل المساهمين كل حسب نسبة مساهمته في رأسمال الشركة وطرح ما يتبقى للاكتتاب على الجمهور وفق أحكام قانون الشركات والإجراءات الخاصة بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

تم فتح باب النقاش على اقتراح زيادة رأس المال وتعديل المادة ٨ من النظام الأساسي، واقتراح تعديل المادة ٢ من النظام الأساسي بتعديل اسم الشركة، وتفويض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باستكمال كافة الإجراءات القانونية الخاصة بزيادة رأس المال وتعديل النظام الأساسي على أن يكون للمساهمين الحاليين حق الأولوية في الإكتتاب بأسهم زيادة رأس المال كل وفق نسبة مساهمته به.

بعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ما يأتي:

تعديل المادة ٨ من النظام الأساسي ليصبح كما يأتي:

"رأسمال الشركة ١٠ مليار ليرة سورية موزع على مائة مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية

و تعديل المادة ٢ من النظام الأساسي للبنك بحيث تصبح كما يأتي:



SR

Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.

اسم الشركة البنك العربي - سورية شركة مساهمة مغلقة عامة ش.م.م.ع ويمكن تعديل الاسم بموجب قرار من الهيئة العامة غير العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وموافقة مجلس النقد والتسليف ويخضع لتصديق الوزارة".
كما وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باستكمال كافة الإجراءات القانونية الخاصة بزيادة رأس المال وتعديل النظام الأساسي.

بانتهاؤ مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة البنك العربي - سورية المساهمة المغلقة العامة بتمام الساعة ١,٣٠ ظهراً من ذات تاريخ الاجتماع، ورفع المحضر إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتصديق المحضر أصولاً.

مراقب التصويت: محمد صالح يحيى الحجار



مراقب التصويت: د. وليد محمد مرعي الأحمر



مختوبى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك





رئيس الهيئة العامة : الدكتور / خالد واصف الوزني



مكون الجلسة / شام الشركس





٢٠٢٤ ل.١ ٢٨

صورة طبق الأصل